الأمـم المتحـدة S/PV.4652

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٦٥٢**
الثلاثاء، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ٠٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد بالدييبيسو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ستانيسلافوف
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد كاتزارسكي
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد بينكى
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليامسن

جدول الأعمال

أزمة الغذاء في أفريقيا باعتبارها تشكل تهديدا للسلام والأمن

إحاطة إعلامية يقدمها السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

02-71808 (A)
0271808

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسلفي الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، على العمل الذي قام به رئيساً لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وللإعراب عن التقدير لأعضاء وفده الآخرين.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

أزمة الغذاء في أفريقيا باعتبارها تشكل تهديداً للسلام والأمن

إحاطة إعلامية يقدمها السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد جيمس موريس، إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

أرحب باسم المجلس ترحيباً حاراً بالمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية للسيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي وأعطيه الكلمة.

السيد موريس (تكلم بالانكليزية): مما يشرف برنامج الأغذية العالمي أن يكون معكم يا سيدي الرئيس ومع زملائكم هنا اليوم. وبرنامج الأغذية العالمي هو وكالة الأمم المتحدة المنوط بها مسؤولية إطعام أشد سكان العالم جوعاً وفقراً، أينما كانوا. وقد قمنا في العام الماضي بإطعام نحو ٨٠ مليوناً من الناس في ٨٣ بلداً. و كانت نسبة ٨٠ في المائة من عملنا منذ عشر سنوات موجهة للتنمية. أما اليوم فتشكل الاستجابة لحالات الطوارئ ما نسبته ٨٠ في المائة من أعمالنا. ويتمثل التحدي الماثل أمامنا في الاستجابة للحالات الطارئة بطريقة تعود بشيء من النفع الدائم على الأفراد الذين نقدم لهم المعونة، وفي توفير الغذاء للناس على نحو يتم معه النهوض بفرصهم التعليمية وصحتهم وتغذيتهم، وتحسين أسباب معيشتهم وأمنهم الغذائي وقدرتهم على تكوين الأصول.

و لم أعمل في هذه الوظيفة سوى ثمانية أشهر. ولدينا نحو ٩ ٠٠٠ موظف ويقع مقرنا في روما، وفيها يقيم ٧٠٠ من موظفينا. وحين أزور أحد زملائي من كبار الموظفين يخبرونني بأننا لم نواجه قط في تاريخ برنامج الأغذية العالمي تحديات من الكثرة والصعوبة بقدر ما نواجه الآن. ونحن نعمل في جميع أنحاء العالم. وكنا نتولى في العام الماضي تغذية ١٠ ملايين شخص في أفغانستان و ٦,٥ ملايين في كوريا الشمالية. ونعكف في الوقت الراهن على إطعام نصف مليون شخص في الأراضي الفلسطينية. وقد أنهينا أعمالنا في تيمور الشرقية وكوسوفو ويوغوسلافيا. ولكني هنا الآن لأبلغكم بأن ما نسبته ٦٠ في المائة من أعمالنا اليوم تدور في أفريقيا.

وتعاني خمسة أماكن في أفريقيا مشاكل بالغة الحدة. وتتألف المسائل في أفريقيا من مزيج من الأحوال الجوية الشديدة القسوة، التي تتفاقم بفعل ظاهرة النينيو، ومن المشاكل الصحية بالغة الصعوبة، التي تتضاعف حدهّا بشكل ملحوظ بفعل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسأتكلم قليلاً عن ذلك بعد قليل، ومن الصراعات الأهلية، والعدد الهائل من اللاجئين والمشردين داخلياً، والألغام الأرضية، ومسألة الكائنات المعدلة وراثياً، ومسائل بالغة الشدة تتعلق بالإدارة والسياسة الاقتصادية العامة.

ولكي نقوم بما هو متوقع منا، فقد وافق مجلسنا على برنامج عمل لهذا العام تتراوح تكلفته بين ٢,٥ بليون دولار و ٣ بلايين دولار. ويأتي كل دعمنا من التبرعات التي تقدمها الحكومات. ونتلقى بصورة أساسية ٩٠ في المائة مما يتعين أن نستخدمه من ١٠ كيانات، من ضمنها الجماعة الأوروبية. ونحن نحتاج إلى دعم أكبر من المانحين الحاليين، ونحتاج إلى مانحين جدد لكي ينضموا إلينا ويصيروا شركاءنا. وإننا ممتنون جدا لأن بلدانا مثل روسيا والصين والهند وعمان وبيرو والجزائر – وهي قائمة طويلة جدا – قد قررت مساعدتنا لأول مرة هذا العام. ويوجه جزء كبير من ذلك الدعم إلى العمل الجاري إنجازه في الجنوب الأفريقي.

وما فتئ الأمين العام كوفي عنان صديقا حميما جدا لنا. وقد طلب مني في تموز/يوليه أن أصبح مبعوثه الخاص لكي أنظر في المسائل الإنسانية في البلدان الستة في الجنوب الأفريقي وهي ملاوي وموزامبيق وزامبيا وزمبابوي وليسوتو وسوازيلند. وحقيقة الأمر أن هناك ١٤,٥ مليون نسمة في تلك البلدان الستة تتهددها المجاعة بشدة – نصفهم في زمبابوي، وقرابة ٣ ملايين في كل من زامبيا وملاوي، وعدة مئات الآلاف في البلدان الثلاثة الأخرى. وتتأثر موزامبيق في الجنوب فقط.

وقد أدى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى تعقيد كبير في المشاكل الخطيرة المتعلقة بالحالة الجوية. ويمكنني القول إن وباء الفيروس/الإيدز قد غيّر بصورة كبيرة المظهر الاقتصادي لتلك البلدان الستة. وأثناء الزيارة الأخيرة إلى هناك، قضيت وقتا طويلا مع مدرسين ومع شباب. هناك ١١ مليون يتيم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٤,٦ مليون يتيم في البلدان الستة التي ذكرهّا، ٦٠ في المائة منهم صاروا يتامى لأن أمهاهّم وآباءهم ماتوا بسبب الإيدز. وهذه حقيقة مأساوية من حقائق الحياة. ويؤدي الإيدز إلى جميع الأنماط الأخرى من المشاكل الصحية الخطيرة مثل الكوليرا، والسل، والملاريا، وشلل الأطفال، والإسهال، وغير ذلك.

وهناك حالة جوية صعبة جدا، وحالة صحية غير معقولة بسبب الفيروس/الإيدز، وأيضا مسائل صعبة تتعلق بالحكم الرشيد والسياسة الاقتصادية الكلية. ومن الواضح أنه في الأمد البعيد، يحتاج الأمر إلى انفتاح كبير في الاقتصادات وتعزيز دور السوق الحرة لكي نستطيع التصدي لهذه الحالات وتخفيف وطأهّا. ويجب أن يطبق هنا قطاع عريض من المؤثرات الاقتصادية الجديدة التي أدت إلى نجاح بلدان في أنحاء العالم.

والأمر الأكثر أهمية، أنه يجب أن يكون هناك استثمار كبير في البنية التحتية الزراعية. واعتقد أن البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم التي تدعم التنمية قد فقدت تركيزها على أهمية الاستثمار الأساسي في البنية التحتية الزراعية، واعتقد أن هذا الأمر قد بدأ يتغير. ولكن لكي يصير الشعب مكتفيا ذاتيا من حيث الأغذية فهو يحتاج إلى نظام زراعي أساسي وقوي، وأشعر بالامتنان لأن بلدانا مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة قد زادت استثماراهّا في البنية التحتية الزراعية بدرجة كبيرة.

وثمة مجال ثان في أفريقيا يسبب قلقا شديدا هو ما يمكن أن نسميه بالقرن الأفريقي الكبير. والبعض يمكن أن يعرفوه على أنه إثيوبيا وإريتريا، ولكننا ندرج فيه السودان. إثيوبيا وإريتريا بلدان يعتمدان بصورة كبيرة على الري بالمطر في الزراعة ورعي الماشية. وقد تعرض البلدان لحالة جوية صعبة للغاية هذا العام – عدم وجود مطر فعلي في الربيع وتأخر أمطار الخريف. وسيشكل المحصول الزراعي في إريتريا هذا العام ٢٠ في المائة مما كان عليه في العام الماضي، وستنخفض المحاصيل في إثيوبيا بنسبة ٢٠ في المائة مما يعرض قرابة سدس السكان إلى خطر شديد. ومن شأن أسوأ الحالات أن يتعرض ما يصل إلى ١٥ مليون نسمة للخطر في القرن – وهو عدد يقارن بمثله في الجنوب الأفريقي.

وبالإضافة إلى ذلك، يوفر برنامج الغذاء العالمي الطعام إلى ٢,٩ مليون نسمة في السودان يوميا. والحالة هناك نتيجة مزيج من العوامل الجوية، والصراع، واللاجئين. وفي الساحل الغربي – وبالتحديد في موريتانيا – ولكن أيضا في غامبيا ومالي والسنغال والرأس الأخضر، توجد مشاكل جفاف خطيرة. وحمدا لله على عدم وجود صراعات هناك، ولكن يمكن أن يتعرض ما يصل إلى ٧٥٠ ٠٠٠ شخص للخطر نتيجة للأحوال الجوية في الساحل الغربي.

وفي غرب أفريقيا – سيراليون وليبريا وغينيا وكوت ديفوار – يوجد مليون شخص آخر معرضين للخطر، ويمكن أن يرتفع العدد إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير نتيجة للحرب الأهلية وبسبب العدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا الذين يتحركون في أنحاء المنطقة. وإذا تجمعت كل هذه العوامل، يمكن أن يخلص المرء إلى أن هناك ما يتراوح بين ٣٨ مليون و ٤٠ مليون نسمة يتعرضون للمجاعة في أفريقيا.

إن برنامج الغذاء العالمي هو أكبر وكالة إنسانية في العالم. فلدينا ٢ ٠٠٠ شريك من المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم، وتبلغ ميزانيتنا للعمل في هذه الأماكن في أفريقيا قرابة ١,٤ بليون دولار. وحتى الآن جمعنا أكثر بقليل من ٧٠٠ مليون دولار. وهذا من دون مراعاة العمل الذي نقوم به في تغذية طلاب المدارس أو تحسين مستوى التغذية وغير ذلك.

وحقيقة الأمر أن المشاكل الجوية أكثر خطورة بكثير اليوم مما كانت عليه قبل ١٠ سنوات. ففي أوائل التسعينات، كان لدينا في المتوسط ١٨ حالة تقييم غذاء طارئة في أول خمس سنوات. وفي السنوات الخمس التالية من التسعينات، كان لدينا في المتوسط ٣٣ حالة تقييم غذاء طارئة، أي قرابة ضعف العدد السابق.

ومن أجل إحراز تقدم، يجب حدوث عدة أمور. نحتاج إلى أن يكون لدينا، كما ذكرت مسبقا، تمويل للمساعدة الإنسانية أقوى وأكثر اتساقا. وقد انخفضت كمية المساعدة الغذائية في العالم في السنوات الثلاث الماضية من ١٥ مليون طن سنويا إلى ١١ مليون طن سنويا، أي انخفاض بنسبة ٢٥ في المائة. وتأتي نسبة ٦٢ في المائة في المجموع من دعم برنامج الغذاء العالمي من الولايات المتحدة. ونحن ممتنون بشدة للولايات المتحدة على كرمها، ولكن ليس من الصحي وليس من المستدام أن يقدم بلد واحد هذه النسبة الكبيرة لميزانية منظمة واحدة.

ومن الواضح أن هناك حاجة لقدر أكبر من الاستثمار الأساسي في الزراعة. ولا يوجد بلد في العالم حقق نجاحا اقتصاديا بدون اعتماده الكبير على الاقتصاد الزراعي. وكما ذكرت، فأنا ممتن جدا للملكة المتحدة لأنها زادت استثمارها في الزراعة الأساسية إلى خمسة أضعاف.

ثالثا، يجب السماح للقطاع الخاص بالعمل. وفي بعض الأماكن التي واجهنا فيها أكبر الصعوبات، لم يكن هناك قطاع خاص فاعل؛ ولا سوق وكانت الأسعار مثبتة؛

و لم يكن يُسمح لتجار الحبوب بالقيام بعملهم. ولن تتوفر محاصيل زراعية من دون حوافز ومبادرات ومكافآت للقطاع الخاص.

إننا بحاجة إلى القيام باستثمار أكبر كثيرا في مجال التغذية. والواقع أن أي استثمار في مجال التغذية مهما كان متواضعا قد تكون له قدرة هائلة على التأثير في تعزيز طاقة الناس وصحتهم.

ثانيا، قد يكون الاستثمار في برنامج الأغذية المدرسية أهم شيء يمكن أن نفعله في هذا الصدد. وفي العام الماضي قدمنا أغذية إلى أطفال يبلغ عددهم ١٥ مليونا في ٥٧ بلدا في كل أنحاء العالم. وحقيقة الأمر أنه يوجد ٨٠٠ مليون شخص جائع فضلا عن ٣٠٠ مليون طفل جائع نصفهم لا يذهبون إلى المدارس. وتؤثر هذه المشكلة على الفتيات بشكل غير متناسب. ولدينا ممارسة نعرض فيها تقديم وجبة غذائية مدرسية إلى الأطفال لحفزهم على الذهاب إلى المدارس. فتقديم وجبة غذائية أمر يشجع الآباء على إرساء أطفالهم إلى المدارس. وبمجرد أن يجد الطفل نفسه في المدرسة وليس جائعا، فإنه يبدأ في تحصيل العلم.

ويمكننا أن نعمل مع منظمة الصحة العالمية من أجل كل أنواع التدخلات الهامة في مجال الصحة. ويعاني نصف الأطفال من الإصابة بالديدان المعوية. وبإنفاق ٣٠ سنت في السنة يمكن علاج طفل من هذه الديدان. وأي طفل يصاب بالديدان يفقد ٥٠ في المائة من القيمة الغذائية التي يحصل عليها لأنها تذهب لتغذية الديدان. وهكذا نجد أن أثر تغذية طفل من أطفال المدارس، وهو أمر نستطيع توفيره بتكلفة قدرها ٣٨ دولار في السنة أو ١٩ سنت يوميا، يمكن أن يحدث تغييرا جذريا في حياة ذلك الطفل. ويمكن القول من منظور السلامة والأمن، أنه ليس هناك أي بديل آخر غير إتاحة الأمل والفرص للشباب حتى تكون لهم أحلام إيجابية بالنسبة لحياتهم ويبتعدون عن ممارسة الأعمال الشريرة.

وأريد أن آخذ دقيقة أو دقيقتين من وقت المجلس كيما أتحدث إليه عن رحلتي الأخيرة إلى كوريا الشمالية. وأعتقد أن هذه مسألة تهم المجلس كثيرا. لقد قضيت خمسة أيام هناك في الأسبوع الماضي. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتغذية ٦,٤ مليون شخص في السنة في كوريا الشمالية بما في ذلك ٤ ملايين طفل و ٤٠٠ ٠٠٠ امرأة إمّا من الحوامل أو من المرضعات، و ٤٠٠ ٠٠٠ من المسنين، وأكثر من مليون شخص في برنامجنا الخاص بالغذاء مقابل العمل. وتصل ميزانيتنا المخصصة لهذا الغرض إلى نحو ٢٤٠ مليون دولار في السنة. وقد قمنا في الشهر الحالي والشهر الماضي بتقليص عملنا في كوريا الشمالية إلى النصف فبدلا من تغذية ٦,٤ مليون شخص أصبحنا نغذي ٣,٤ مليون شخص وأتوقع إجراء تخفيض آخر إلى نصف هذا العدد مرة أخرى في شهر كانون الثاني/يناير.

وسنحتاج إلى ٥٥٠ ٠٠٠ طن متري من الأغذية في كوريا الشمالية في العام القادم. ولدينا في هذه المرحلة التزامات مقدارها ٣٣ ٠٠٠ طن متري منهم ٢٣ ٠٠٠ من الجماعة الأوروبية و ١٠ ٠٠٠ من إيطاليا. و لم يقدم كبار الداعمين لأنشطتنا أية التزامات من أجل عملنا في كوريا الشمالية. ويعود ذلك إلى أسباب متنوعة يعرفها المجلس أكثر مني.

إن المسألة الأساسية التي أركز عليها والتي يحاول برنامج الأغذية العالمي أن يبقي مركزا عليها هي جدول أعماله الخاص بتغذية الجائعين من الفقراء، تاركا كل المسائل السياسية الأخرى ليناقشها الآخرون. ولكن لدنيا مجموعة من المبادئ العامة التي نحكم بموجبها على عملياتنا. وتتحدث هذه المبادئ عن سهولة الحصول على الغذاء، والمساءلة،

والشفافية، وسياسة عدم التسامح مع الحماقة أو عدم القدرة على العمل في أي مكان في البلاد.

وفي كوريا الشمالية يُسمح لنا بالعمل في ١٦٣ مقاطعة من بين ٢٠٦ مقاطعة في ذلك البلد. وليست لدينا القدرة على القيام بعمليات مراقبة عشوائية للتحقق من عملية الرصد التي نضطلع بها، وإن كنا نقوم بزيارات رصدية مجموعها ٤٤٠ زيارة في الشهر. ولا نتلقى أي قوائم بالمستفيدين المؤسسين من حكومة كوريا الشمالية. وبالتالي فإن مسألة المساءلة تبرز مرة أخرى.

إنني أطلعكم على هذه المعلومات لأن برنامج الأغذية العالمي لديه ١١٠ موظفا في كوريا الشمالية، ٦٠ منهم من أبناء كوريا الشمالية والباقي وعددهم ٥٠ من الموظفين الدوليين. ونحن الذين نشكل أساسا تواجد الأمم المتحدة في كوريا الشمالية. ونعمل عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، ووكالات أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلا أنها جميعها لها تواجد صغير جدا. نحن فقط الذين لنا تواجد كبير ونحن الوكالة الرائدة. ويقوم كبار موظفينا بالعمل التنسيقي في المجال الإنساني وفي مجال الإسكان فنحن نشكل الوجود الدولي الوحيد الذي له مكاتب خارج العاصمة. فلدينا خمسة مكاتب إقليمية في كل أنحاء كوريا الشمالية فضلا عن مكتب في بيويانغ العاصمة.

وممّا يقلقني أنه من غير المتصور أن تكون لدينا بحلول أول نيسان/أبريل الموارد اللازمة لقيامنا بعملنا ولن يكون هناك برنامج عالمي للأغذية، ولا وجود للأمم المتحدة في ذلك البلد في نهاية المطاف. ولأسباب متنوعة، أعتقد أن هذا لن يكون أمرا طيبا بالنسبة للعالم. من الواضح أنه لن يكون أمرا طيب للأمم المتحدة ولا لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتأكيد. وما كان لي أن آتي هنا وألتقي بكم دون أن أطلعكم على هذا الوضع.

إننا نتلقى اليوم مطالب الحصول على أغذية تزيد على ما تلقيناه في أي وقت مضى طوال تاريخنا. ونعمل بكل جد من أجل تلبية هذه المطالب. ونركز على أضعف الذئاب الموجودة في المجتمع. وبوجه عملنا صوب مطالب النساء والأطفال وتبدأ بالأطفال الصغار جدا. ونعمل معهم حتى يقترب عمرهم من ١٢ سنة. ثم نعمل مع المسنين ونقوم بعمل كثير في مستشفيات الأطفال ودور الأيتام. ونقوم أيضا بعمل كثير لتوفير أغذية تكميلية وعلاجية تحدث أثرا كبيرا في نوعية حياة الأطفال الصغار.

إن الطفل – سواء كان ذكرا أو أنثى – الذي يولد من أم تتمتع بصحة جيدة والذي يحصل على تغذية جيدة في أول سنتين من عمره تكون فرصته جيدة جدا للنماء العقلي والجسدي. أما الطفل الذي يولد من أم لا تحصل على تغذية كافية، أو الذي لا تتاح له أغذية كافية في أول سنتين من عمره فإنه يصاب بأضرار عقلية وجسدية لا يمكن إصلاحها. ومن هنا تبرز الأهمية البالغة لتركيزنا على الأطفال.

لقد قدمت إلى المجلس نص بياني الذي أعددته وحاولت أن أستعرض معكم شواغلي الرئيسية. ويأتي في مقدمة هذه الشواغل الحالة في أفريقيا حيث توجد مشاكل جسيمة. هناك ما بين ٤٠ و ٥٠ مليون طفل في سن التعليم ولكنهم لا يذهبون إلى مدارس. وهم يحتاجون إلى المشاركة في برنامج التغذية المدرسية لحفزهم على الذهاب إلى المدارس. فالخبرة المدرسية أساسية لتفهم قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والتعليم هو الفرصة الوحيدة التي تمكنهم من التفكير في أساليب بديلة للحياة. إن فقدان الأم أو الأب في المزرعة يغير هيكل الأسرة كما يغيّر إنتاج المزرعة. وهو تغيير بالغ الأثر أكثر مما يمكنني وصفه. ولهذا

تكتسي الخبرة المدرسية أهمية بالغة. لقد ترك نصف عدد الأطفال ممن في سن التعليم المدرسي مدارسهم في زامبيا بينما بلغت نسبة الأطفال المتسربين من التعليم في زامبيا ٢٥ في المائة. وهذه أعداد رهيبة وسيسعدني أن أستمع إلى أي أسئلة من المجلس أو الاشتراك في أي مناقشة.

إن مايكل يوسنيك هو ممثل برنامج الأغذية العالمي هنا في نيويورك وهو تحت تصرف أعضاء المجلس في أي وقت والكثيرون منكم أصدقاء حميمون لنا. وأنا أرى هنا صديقي من أيرلندا، وبلاده من أفضل الداعمين لأنشطتنا. وقد زادت دعمها المقدم هذا العام بنسبة ٢٣ في المائة. ولدينا أيضا أصدقاء حميمون في الكاميرون والصين. ولهذا، أشعر أنني بين مجموعة من الأصدقاء. وأنا ممتن لإتاحتكم هذه الفرصة لي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد موريس المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على المعلومات المستفيضة التي قدمها لنا، وهي معلومات مثيرة للانزعاج.

السيد تومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، في هذه الجلسة الأولى، بأن أحيي الرئيس السابق للمجلس تحية حارة وأن أرحب بكم ترحيبا حارا، سيدي، في الرئاسة. ويتطلع وفدي إلى العمل على نحو وثيق مع وفدكم.

وأود بوجه خاص أن أهنئكم بعقد جلسة ظهر اليوم هذه. فإننا نجدها مبادرة حميدة وواسعة الخيال أن تدعوا جيمس موريس وبرنامج الأغذية العالمي إلى هنا ليتكلم إلينا. ونعتقد أن هذا النوع من المبادرات يساعد على تكوين فهم أكمل لمنع نشوب الصراعات في أعمال مجلس الأمن، ونعتبر هذا إسهاما في جعل مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة تعمل معا على نحو أكثر فعالية.

ونود أن نشكر برنامج الأغذية العالمي على جهوده. ونفهم أن التحديات التي تواجهها الوكالة حين توجه ٨٠ في المائة من ميزانيتها إلى العمليات الإنسانية الطارئة. ومن المؤكد أنه يجب أن يكون هدفنا جميعا أن نرى تلك النسبة المئوية قد انعكست وعادت إلى ما كانت عليه قبل ١٠ سنوات، حين كانت ٨٠ في المائة من جهودها موجهة نحو التنمية.

وينبغي أن ينصب جزء من الجهد على معالجة الصلة بين الصراع والأمن الغذائي. ونحن نرى صلة واضحة بين السلم والأمن، من جهة، والأمن الغذائي من الجهة الأخرى. حيث يمكن أن يكون الصراع سببا رئيسيا في الأزمات الغذائية و، في ذات الوقت، يمكن لانعدام الأمن الغذائي أحيانا أن يكون سببا مباشرا وأحيانا سببا مساهما في بداية الصراع وإطالته، سواء كان ذلك من خلال ما ينتج عنه من اللاجئين والمشردين داخليا أو من خلال المنافسة على الموارد الطبيعية، مثل المياه.

وقد تكرم السيد موريس بأن أشار عدة مرات إلى استثمار المملكة المتحدة في التنمية الزراعية الأساسية. والنقطة الأساسية هنا أننا نعتبر أن انعدام الأمن الغذائي عرضا لظاهرة أكبر – هي ظاهرة الفقر. وزيادة استثماراتنا في الإنتاج الزراعي في أقل البلدان نموا تقوم على أساس إدراك تلك الصلة والاعتراف، بناء على ذلك، بأن الفقر والصراع في أحيان كثيرة جدا يشبهان وصيفتين تروحان وتغدوان معا.

وإذا أمكن ، لدي أربعة أسئلة موجزة أريد توجيهها إلى السيد موريس.

واحد منها هو السؤال عما إذا كان برنامج الأغذية العالمي واثقا في أن الذين يحتاجون إلى المعونة الغذائية في

أفريقيا يتلقوها وعما إذا كان البرنامج مقتنعا بأن لديه آليات كافية لرصد هذه المسألة.

والمجال الثاني الذي نرغب في استكشافه هو كيفية تنسيق برنامج الأغذية العالمي مع الوكالات الأخرى لضمان خفض إمكانية أي صراع في المناطق التي يعمل فيها إلى أدنى حد. ونرغب في سماع تعليقات السيد موريس بشأن التعاون بين برنامج الأغذية العالمي وإدارة عمليات حفظ السلام، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتعامل مع انعدام الأمن الغذائي في حالات الصراع وإدارة المعونة الغذائية في تلك المناطق.

أخيرا، لدي سؤال عن الحالة في الجنوب الأفريقي، التي من الواضح أنها خطيرة جدا. ويهمنا أن نعرف آراء برنامج الأغذية العالمي بشأن مدى تسبب الجفاف في هذه الأزمة، والدرجة التي تفاقمت بها بسبب السياسات الحكومية. وقد أشار السيد موريس إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة الاقتصادية والقرارات الحكومية في هذا المجال. وفي ذهني زمبابوي على وجه التحديد في هذا السياق.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، بأن أتقدم إليكم، سيدي، بتهانيَّ الحارة جدا بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وهذه طريقة ممتازة لخروج كولومبيا من المجلس.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني الحار جدا للسفير وانغ ينغفان وفريق الصين بأجمعه على رئاستهم الممتازة خلال الشهر الماضي.

ونود أن نشكر السيد جيمس موريس على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا والمفيدة للغاية. وكنا مهتمين على نحو خاص بالآراء التي أعرب عنها فيما يتعلق بضرورة أن تشدد الحكومات على أهمية الزراعة في سياساتها. وأعتقد أن هذا في غاية الأهمية، ونحن نتطلع إلى الاستماع إلى مزيد من الإحاطات الإعلامية والأوراق الاستراتيجية بشأن الكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تضطلع بالسياسات الزراعية بغية إيجاد نوع من المقياس للأمن الغذائي.

وموريشيوس، بوصفها عضوا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يساورها قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المنذرة بالخطر في منطقتنا. ونحن نعلم أن السيد موريس وفريقه زاروا المنطقة قبل شهرين. ولا بد أنهم شهدوا الآثار المدمرة للجوع المفرط وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي بعض البلدان تتخذ الأسر والأطفال خطوات قاسية للغاية للبقاء وذلك بالعيش على الفاكهة البرية، التي تكون في أحيانا كثيرة سامة. وأسوأ فترة للأزمة، وهي موسم الأمطار، ما زالت مقبلة. ووفقا للبيانات الصحفية الصادرة مؤخرا من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لدعم التنسيق المشترك بين الوكالات في الجنوب الأفريقي، فإن عملية الإغاثة الإنسانية للجنوب الأفريقي تنقص بمقدار ٤٠٠ ٠٠٠ طن متري من الأغذية، وأن الموسم المقبل أيضا لن يمكن المزارعين من إنتاج غذاء كاف لإعالة السكان بسبب اشتداد ظاهرة النينيو.

وأعلم أن زميلنا ممثل المملكة المتحدة تكلم عن اجتماع الجفاف والسياسات الحالية التي تتبعها بعض الحكومات من الأمور التي ربما زادت من تفاقم الحالة. ولكن، من الواضح، أن لدينا في منطقة الجنوب الأفريقي حالة من الجفاف الشديد خلال شهور عديدة، وهو السبب الرئيسي للمشكلة التي لدينا في تلك المنطقة.

وهناك احتمال لانخفاض إنتاج المحاصيل إلى درجة أدنى، مما يجعل من الضروري أن تمتد جهود الإغاثة الغذائية إلى ما بعد عام ٢٠٠٣. ومن المفزع أن نلاحظ أن عدد الأشخاص الذين سيظلون يعانون الأزمات الغذائية من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حتى السنة المقبلة يقدر

الآن بقريب من خمسة عشر مليون شخص. ويود وفدي أن يسمع من السيد موريس بشأن الاستراتيجية التي يعتمدها برنامج الأغذية العالمي لعملياته واحتياجات الموارد اللازمة لمواجهة هذه الحالة الخطيرة.

ولدينا شاغل ثان أيضا يتعلق بتلك المنطقة – وضع المنتجات الغذائية المحورة وراثيا التي ترسل الآن إلى بعض بلدان الجماعة. وكلنا نعلم أن التبرعات المقدمة إلى برنامج الأغذية العالمي تشمل تلك المنتجات المحورة وراثيا، وأن بعض البلدان تشعر بالقلق على نحو مشروع تماما بشأن الخطر المحتمل على التنوع البيولوجي لما لديها من عينات الذرة. وهي كما نعلم جميعا، أعلنت تحفظاتها بشأن تلقي هذه المنتجات الغذائية. وفي بعض بلدان الجماعة الاقتصادية، يجري طحن المنتجات المحورة وراثيا، وخاصة حبوب الذرة الكاملة، ولكن ليس لديها كلها القابلية لأن تفعل ذلك.

ونفهم أن وكالات الأمم المتحدة المشاركة في العمليات الإنسانية تخطط لوضع سياسة للمساعدة الغذائية تشتمل على المنتجات المعدلة وراثيا أو أغذية تستخدم التكنولوجيا الحيوية في إنتاجها. ونود أن نعرف المزيد من المعلومات عن مدى سلامة مثل هذه المنتجات وعن حجم البحوث التي أجريت لضمان خلوها من أي آثار طويلة المدى على صحة السكان، والأهم من ذلك خلوها من أي أثر على البيئة التي يحتمل أن تستخدم فيها.

وأخيرا، نود أن نتوجه بالنداء إلى المانحين لزيادة تعهداتهم، لا سيما إزاء العمل الذي يضطلع به برنامج الغذاء العالمي. كما نتوجه بنداء خاص إلى المانحين للحبوب الغذائية للبحث في إرسال المنتجات غير المعدلة وراثيا إلى البلدان التي تحتاج إلى الغذاء.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): أشارك زملائي في تقديم التهنئة إلى كولومبيا على توليها رئاسة المجلس هذا الشهر، وأيضا في الإعراب عن التقدير لوفد الصين الذي اضطلع بالرئاسة في الشهر الماضي.

وأود أيضا أن أشكر السيد جيمس موريس على إحاطته الإعلامية الوافية بشأن حالة الأمن الغذائي في أفريقيا، ولكم الشكر، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة اليوم بشأن موضوع شديد الأهمية.

ولدي ملاحظتان رئيسيتان وبضعة أسئلة ذات صلة بهما. وملاحظتي الأولى أنه من الواضح أن انعدام الأمن الغذائي له أسباب عديدة وأن بعض العوامل تخرج عن نطاق سيطرتنا. وقد أوضح لنا السيد موريس كيف أن الأحوال المناخية المعاكسة من الأسباب التي تخرج عن نطاق التحكم بالتأكيد. ولكنه ذكر، وأظن أن زميلنا من المملكة المتحدة ذكر أيضا، أن الحكومات الوطنية يمكنها أحيانا التحكم في سياساتها الاقتصادية والزراعية والعامة. وفيما يتعلق بتلك النقطة، أود أن أطرح سؤالا. ففي إطار الولاية المزدوجة لبرنامج الغذاء العالمي، أي التنمية ومواجهة الحالات الطارئة، هل يمكن للبرنامج أن يطور في أفريقيا برامج ذاتية البقاء يمكنها تخفيض عدد الحالات الطارئة المزمنة أو القضاء عليها؟

الملاحظة الثانية تتعلق بنقطة عامة. فقد تكلم السيد موريس عن الطلبات المتزايدة التي تلقاها برنامج الغذاء العالمي خلال الأشهر الثمانية منذ شغل منصب المدير التنفيذي. لكن بحوثنا أوضحت أن ثمة تناقضا فيما يبدو بين الفوائض الغذائية الوفيرة اليوم وحقيقة أن عدد من يتضورون جوعا الآن أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى. وأود أولاً أن أسأل السيد موريس إن كان يوافقني على وجود هذا التناقض بالفعل، ولو كان الأمر كذلك، فهل له أن يشرح لنا الأسباب المحتملة لذلك. أخيرا، أود أن أسأل السيد موريس عما إذا كانت لديه أي اقتراحات بشأن إمكانية عكس هذا الاتجاه.

السيد وليامسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نتقدم بالتهنئة إلى رئيسنا الكولومبي على توليه رئاسة المجلس. وأود أن أشكر السيد جيم موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي، على بيانه وأيضا على الجهود المحمودة التي بذلها خلال الشهور الأخيرة لتفادي المجاعة والجوع في أفريقيا.

إن الوضع في الجنوب الأفريقي وفي القرن الأفريقي خطير، حيث يواجه حوالي ٣٠ مليون نسمة خطر المجاعة. والجفاف سبب من أسباب الأزمة، ولكن السياسات الحكومية الرديئة مسؤولة عن ذلك أيضا. وفي حقيقة الأمر، إن بعض الدراسات قد خلصت إلى أن الأغلبية الساحقة من كل المجاعات في التاريخ المدون قد نجمت عن سياسات حكومية وليس عن أسباب طبيعية. والمجاعة ليست حدثا طبيعيا أو لا مفر منه. وأينما حلت المجاعات، علينا أن نبحث عن نواحي الفشل في الإدارة وفي التنمية وفي المساعدة.

ومن الواضح أن الاستثمار الإنتاجي في التنمية الزراعية والريفية تعزيزا للإنتاجية الزراعية أمر أساسي. ويبشر العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية، بآفاق واعدة بما يسمح للزراعة الأفريقية بأن تساير المكاسب التي تحققت في بقية العالم وبما يسهم في تنمية أفريقيا. ولكن، إن كان لنا أن نتفادى مجاعة واسعة النطاق في أفريقيا، لا بد للمجتمع الدولي أن يتجه فورا إلى تعبئة مستويات مناسبة من المساعدة. وقد بدأت الولايات المتحدة في إبداء رد فعل للأزمة في الجنوب الأفريقي في أوائل هذا العام وفي القرن الأفريقي في أيلول/سبتمبر.

وفي الجنوب الأفريقي، حاولنا أن نقدم مساعدة غذائية كافية في وقت مبكر تلافيا لحدوث مجاعة، وليس ردا على حدوثها. وقدمت حكومة الولايات المتحدة، أو تعهدت بتقديم، نصف مليون طن متري من الأغذية لمنطقة الجنوب الأفريقي بقيمة إجمالية ٢٦٦ مليون دولار تقريبا. وفضلا عن المساعدة الغذائية، قدمت حكومة الولايات المتحدة أكثر من ١٠ ملايين دولار في شكل مساعدة غير غذائية إلى البلدان المتضررة لصالح الإدارة الإقليمية، والسوقيات، والزراعة والتغذية التكميلية والعلاجية، والرعاية الصحية في الحالات الطارئة، والتصدي لمرض الكوليرا والوقاية منه.

وفي القرن الأفريقي، قدرت الاحتياجات من المساعدة الغذائية ما بين ١,٥ و ٢,٥ مليون طن متري للوفاء باحتياجات ما يتراوح من ١١ إلى ١٥ مليون نسمة. ويخشى الخبراء أن تتكرر الأحداث الفظيعة التي وقعت في الثمانينات. وكثيرا ما وفرت الحكومة الأمريكية نصف الاحتياجات من المساعدة الغذائية للقرن الأفريقي خلال أوقات الأزمات. ولكن الجفاف في الولايات المتحدة والارتفاع المقابل في أسعار الحبوب الغذائية سيخفضان من الإمكانيات المتاحة للولايات المتحدة لتقديم مساعدات غذائية على مستوى العالم هذا العام. وفي أفضل الظروف، لن نتمكن إلا من تقديم ثلث ما ستحتاج إليه بلدان القرن الأفريقي خلال هذه الأزمة.

ورغم جهودنا، هناك الكثير الذي ينبغي الاضطلاع به. ونشجع المانحين الآخرين بقوة على إيجاد الموارد للتصدي لهذه الحالة الطارئة في أفريقيا. ونهيب بالآخرين أيضا المساعدة في تبديد المخاوف التي لا مبرر لها بشأن توفر الإمدادات الغذائية واستمرار التركيز على إيصال الأغذية المأمونة والمغذية إلى الجياع.

وفي الجنوب الأفريقي، تزداد الأزمة حدة في زمبابوي وزامبيا. إذ حتى مع توفير التمويل بنسبة ١٠٠ في المائة للنداء الذي وجهه برنامج الغذاء العالمي، ولو تحققت توقعات الحكومات والمستوردين التجاريين بالكامل، سيكون

هناك نقص كبير في الحبوب الغذائية. ومع ذلك، لم تعمل الأسواق التجارية على نحو جيد نتيجة مركزية التسويق والمسائل المتعلقة بأسعار صرف العملات.

إن سياسات الحكومات إزاء معونات الأغذية المعدلة وراثيا قد أعاقت أيضا عملية توزيع المعونات الغذائية. وتشعر الولايات المتحدة بقلق عميق لأن جهودنا من أجل توفير المساعدة التي تشتد إليها الحاجة يمكن تعطيلها إن لم يكن تعثرها نتيجة اللبس السائد بشأن المسائل المتعلقة بالأغذية التي تستخدم في إنتاجها التكنولوجيا الحيوية. والذرة كاملة العجمة التي توفرها حكومة الولايات المتحدة في إطار مساعدات الإغاثة التي نقدمها هي نفس الذرة التي يأكلها ملايين الأمريكيين يوميا. وهي مأمونة ومكتملة العناصر ويمكن أن تعني الفرق بين الحياة والموت بالنسبة لملايين البشر في الجنوب الأفريقي. والكثير من الحكومات في المنطقة أصبحت تسلم بذلك بالفعل وتقوم بتوزيع ما تقدمه لها حكومة الولايات المتحدة من الذرة ودقيق الذرة على شعوبها.

إن حكومة الولايات المتحدة تلتزم بقوة بمساعدة البلدان في الجنوب الأفريقي ماديا، وكانت أول المانحين الدوليين الذين اعترفوا بحجم المشكلة وكرسوا الموارد لتلبية الاحتياجات. ولكن بعض البلدان المتلقية و/أو بلدان العبور لا تزال لديها شواغل إزاء قبول الذرة كاملة العجمة المعالجة بالتكنولوجيا الحيوية. ونحن نحترم قرارات هذه الحكومات وهدفنا أن نعمل مع تلك البلدان في مسعى لمساعدتها على أن تتفهم بشكل أفضل حقائق وعلم تكنولوجيا الأغذية المعالجة بالتكنولوجيا الحيوية حتى لا تؤدي شواغلها إلى تأخيرات قد تعرض رفاه الملايين من البشر للخطر.

ونحن نجري مشاورات مع الدول المتضررة من أجل التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يسمح بتوريد وتوزيع غير مقيدين للمساعدة المحلية، بما في ذلك المنتجات المعالجة بالتكنولوجيا الحيوية، على أساس طارئ ولفترة الأزمة. وفي نفس الوقت، تشعر حكومة الولايات المتحدة بالقلق إزاء حقيقة أن المعونة الغذائية خلال الأزمة في الجنوب الأفريقي تستخدم كأداة لتأجيج النقاش بشأن التكنولوجيا الحيوية. ومن المهم أن تستند القرارات التي تتخذ بشأن المعونات الغذائية التي قد تحتوي على منتجات معالجة بالتكنولوجيا الحيوية إلى قاعدة علمية سليمة. وفي ظل الظروف الملحة وتوفر الأغذية المأمونة لدى الولايات المتحدة، فإننا نحث تلك البلدان التي لديها مثل هذه الشواغل على أن تعيد النظر في القيود التي تضعها على الذرة الأمريكية. وما زالت حكومة الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء المجاعة التي تعصف بشعوب المنطقة، ولا تزال تقف على أهبة الاستعداد لتقديم مساعداتنا الغذائية. ونحن لا نعتقد أنه توجد مشاكل تتعلق بأمان الأغذية المعالجة بالتكنولوجيا الحيوية. وحكومة الولايات المتحدة لا تفرق بين الذرة وفقا لمصدر البذور، ونحن نشتري السلع الأساسية من الأسواق المفتوحة. وهذه الأغذية هي نفسها التي يأكلها الأمريكيون، وحظيت بموافقة وكالة الولايات المتحدة للحماية البيئية، وإدارة الأغذية والعقاقير ووزارة الزراعة في الولايات المتحدة. وقد أصدر المفوض بيرن، من الاتحاد الأوروبي، بيانا أيضا يسلم بأن مختلف أنواع الذرة المعالجة بالتكنولوجيا الحيوية مأمونة الاستعمال البشري. ونعتقد أيضا أن مشاكل بيئية محتملة، من قبيل التلقيح الهجيني من أنواع محلية، ليست ذات شأن.

وقد وافق على أنواع الذرة المعالجة بالتكنولوجيا الحيوية عدد من البلدان، بما فيها جنوب أفريقيا والأرجنتين والعديد من الدول الأوروبية، بعد فحوص تتعلق بالاقتصاد والبيئة والسلامة الصحية. ولحكومة الولايات المتحدة سجل مدته سبع سنوات في استهلاك السلع الأساسية المعالجة بالتكنولوجيا الحيوية، مما يدل على أنها أغذية مأمونة وذات

منافع بيئية للمنتجين والمستهلكين. والأغذية المعالجة بالتكنولوجيا الحيوية مأمونة وسليمة ومغذية.

ويؤدي النقص الشديد في الأغذية إلى ارتفاع غير عادي في الأسعار يجعلها تفوق طاقة كثير من الأسر في الريف والحضر، خاصة في زمبابوي ومالي وزامبيا. وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة يتسبب في زيادة تعرض نسب كبيرة من السكان لمشاكل صحية ترتبط بنقص الأغذية.

والسياسات الضارة، خاصة في زمبابوي، تضاعف من عواقب كمية الأمطار التي تقل عن المعدل. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ برمجت الولايات المتحدة، من خلال برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، ٢١٠ ٠٠٠ طن متري من المساعدات الغذائية لزمبابوي. وقد وصل إلى المنطقة ما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ طن متري من هذه الكمية الإجمالية. وكثير منه مخزون الآن في المنطقة نظرا للتأخيرات التي سببها قرار زمبابوي مؤخرا بالإصرار على طحن كل الذرة المعالجة بالتكنولوجيا الحيوية قبل استيرادها. وهذا المطلب يزيد التكاليف زيادة كبيرة ويعجل بخسائر المخزون ويخفض كمية الأغذية المتاحة للإغاثة في حالات الطوارئ. وقد كانت زمبابوي من المصدرين التقليديين للأغذية وكانت تمد البلدان الأخرى في المنطقة بكثير من الأغذية التي تستوردها تلك البلدان. ولكن استيلاء حكومة زمبابوي على الأراضي من المزارعين التجاريين على نحو عنيف ومشوش أفسد أكثر العناصر إنتاجا في القطاع الزراعي في زمبابوي، مما خفض الإنتاج الزراعي بما يقرب من ٧٠ في المائة في العامين الماضيين وشل قدرتها على تغذية سكانها، فضلا عن تغذية سكان البلدان المجاورة.

وعلاوة على ذلك، زادت سياسات زمبابوي الاقتصادية من تفاقم الأحوال الزراعية. والتمزق الاقتصادي في زمبابوي نموذج لاقتصاد في حرب مدمرة. وفي عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ كان اقتصاد زمبابوي أسوأ اقتصاد في أفريقيا فبلغ المعدل السلبي للنمو ٨,٥ في المائة و ١٠,٦ في المائة على التوالي. ولكن لا توجد في زمبابوي ميليشيا تغزو البلد ولا تمرد داخلي. إن أزمة الأغذية تفاقمت نتيجة للجفاف الحالي، وبدرجة أكبر نتيجة لسياسات زمبابوي نفسها. وخطر حدوث مجاعة فاجعة يرجع إلى حد كبير إلى سياسات حكومية مضللة. فالرقابة على الأسعار عقبة في سبيل الإنتاج والاتجار بالأغذية الأساسية. واستمرار احتكار الاستيراد التجاري للحبوب من جانب مجلس تسويق الجنوب التابع لحكومة زمبابوي، بالإضافة إلى القيود على الصرف الأجنبي، يجعلان المواد والأدوات الزراعية، مثل الجرارات والسماد، غير متاحة أو يجعلان أسعارها باهظة بدرجة تمنع شراءها. وتشير تقديرات الإنتاج في قطاع الزراعة هذا العام إلى معدل سلبي للنمو مقداره ٢٦ في المائة.

وهناك تقارير عديدة أيضا عن استخدام حكومة زمبابوي للأغذية كأداة سياسية، فتمنعها عن مناطق المعارضة. وعلى سبيل المثال، أوقف برنامج الأغذية العالمي توزيع الأغذية في مقاطعة إنسيزا بعد أن قام النشطون والرسميون في الحزب الحاكم، وهو الجبهة الوطنية التابعة للاتحاد الوطني الأفريقي الزمبابوي، بتخويف الشريك المنفذ ووزعوا ثلاثة أطنان مترية من السلع الغذائية الأساسية على مؤيدي الحزب. ولم تحسم هذه القضية حتى الآن. وهاجم محاربون قدامى موظفي سفارة الولايات المتحدة والأمم المتحدة الذين كانوا ينظرون في قضية الجوع بين المشردين من عمال المزارع. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل أي إجراء يرمي إلى إضفاء الصبغة السياسية على المعونة الغذائية. ويجب التحقيق في هذه الأعمال، ونعتقد أنه ينبغي للأمين العام والمجتمع الدولي أن ينظرا في أفضل الطرق لضمان عدم استخدام الأغذية كسلاح أو أداة سياسية في المنطقة.

ويواجه الجنوب الأفريقي والقرن الأفريقي إمكانية حقيقية لحدوث مجاعة ضخمة. والجوع شديد بالفعل في مناطق كثيرة. وتجنب كارثة يتطلب دعما دوليا فوريا وواسع النطاق وزيادة في الموارد ووسائل جديدة واستخداما أفضل للوسائل الموجودة وعلاجا لنواحي القلق المتعلقة بالأغذية المعالجة بالتكنولوجيا الحيوية وإصلاحا حقيقيا في البلدان التي تحدث فيها أزمات. وسنضطلع بدورنا وسنعمل مع برنامج الأغذية العالمي لدعمه في هذه المهمة الحيوية. وينبغي ألا تحدث مجاعة في القرن الحادي والعشرين. وإن استطعنا تحاشي الكارثة هذه المرة، فينبغي أن ننظر بتعمق أكبر في كيفية المساعدة على تهيئة الظروف التي تقلل إلى حد كبير من فرصة حدوث هذه الكارثة مرة أخرى، وبخاصة على هذا النطاق.

وإيجازا، لدي ثلاثة أسئلة. ما هو دور سياسات استيراد الأغذية فيما يتعلق بخطر المجاعة؟ وما هو دور الآليات الحكومية لتوزيع الأغذية فيما يتعلق بخطر المجاعة؟ وما هو أثر السرقة والفساد فيما يتعلق بخطر المجاعة؟

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا، مثلي مثل غيري من الزملاء، أن أتقدم بأحر التهاني لكولومبيا، ولكم شخصيا سيدي، على توليكم الرئاسة لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أيضا أن أشكر وانغ ينغفان، سفير الصين، وزملاءه على رئاسة فعالة وناجحة جدا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أشكر السيد موريس على التقييم الشامل والواضح جدا لجسامة حالة الأزمة الغذائية التي تواجهها أفريقيا، بل والمجتمع الدولي. وقد كان بيانه صريحا وأمينا ومركزا وواضحا جدا، مما يجعلنا نشعر بعميق الامتنان له.

ظهرت ثلاثة موضوعات عامة من البيان الذي أدلى به السيد موريس. الموضوع الأول أن هذه حالة إنسانية جسيمة إلى أقصى حد تتضرر منها ١٤ مليون نسمة في الجنوب الأفريقي وعدد مماثل في القرن الأفريقي. وهي حالة لا تحتمل من منظور أخلاقي وإنساني. وأرى أنه يجب أن ينظر إليها أولا في هذا الإطار.

وثانيا، كما قال السيد موريس بكل حق، إنها تشكل أيضا تهديدا أساسيا إلى أقصى حد للسلم والأمن الدوليين، إن لم يكن اليوم فقد يكون غدا أو بعد غد. وهذه بالطبع هي الحالة الراهنة في حالات الأزمات مثل تلك الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا والمناطق الأخرى التي تُجرى معالجتها من مستويات مرتفعة للعنف والصراعات، حيث تشكل بالفعل حالة برامج إعادة إدماج المشردين داخليا تحديات اجتماعية رئيسية في جميع أنحاء تلك البلدان، كما تشكل تحديات لأعمال برنامج الأغذية العالمي.

وموضوع آخر يتضح بجلاء في البيان، وهو أن هناك قضية جوهرية، هي الالتزام السياسي، وبخاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو، وحيث يكمن حل كثير من هذه الأزمات في أيدينا إذا استخدمنا الابتكار وحسن النية. والمهم الآن هو أن يظهر هذا الابتكار وحسن النية، ليس في معالجة الأزمات الإنسانية القصيرة الأجل فحسب، بل في دعم برنامج الأغذية العالمي وأعماله الإنمائية الطويلة الأجل، التي تعاني، كما قال السيد موريس بعد ظهر اليوم. بسبب مدى الموارد المطلوبة الآن على الجبهة الإنسانية.

وإذ أذكر ذلك، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السيد موريس وكل من يشارك كذلك في برنامج الأغذية العالمي على الأعمال التي يضطلعون بها. وهذا العمل يجري الاضطلاع به لصالح المجتمع الدولي بأكمله. وهو عمل له مغزى كبير بالنسبة لشعوب أفريقيا والمناطق الأخرى التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. والمجتمع الدولي قاطبة يدين بعظيم التقدير لهذا العمل.

وهذا، بالطبع، يتعلق أيضا بمسألة الدعم ومساهمات المانحين، التي كانت موضوعا قويا تخلل العرض الذي استمعنا إليه. وأنا ممتن للعبارات الرقيقة التي ذكرت عن بلدي، أيرلندا، وكذلك عن الاتحاد الأوروبي الذي زاد زيادة كبيرة في الموارد المالية التي قدمها في السنة الأخيرة، بما في ذلك استجابته للحالة الراهنة في أفريقيا.

وأثناء استماعي إلى الإحاطة لفتت انتباهي ثلاث نقاط أود أن أطرح بشأنها أسئلة بشكل عام، وليس بالتفصيل. أولا، بالنسبة للتحدي الذي تواجهه الحكومات والقطاع الخاص في أفريقيا، فإن وثيقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تعلن صراحة أن النظام الزراعي والتحيزات في السياسات الاقتصادية تشكل عوامل واضحة تسهم في انعدام الأمن الغذائي، وهذا، بالطبع، إلى جانب الجفاف وعدم الاستقرار في الأسعار العالمية للسلع الأساسية. وسأكون ممتنا لو حصلت على تقييم، حتى ولو كان موجزا، لما يمكن أن تفعله الحكومات والقطاع الخاص فيما يتعلق بتوفير معدات الري من أجل تطوير الأراضي الصالحة للزراعة، لمواجهة حالة انعدام الأمن الغذائي.

وهذا أيضا يمت بصلة لمسألة السياسات الحكومية التي أشار إليها السفير ويليامز وغيره، وهو الموضوع القوي الذي يتخلل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فيما يتعلق بأهمية تطوير قيادات مجتمعية وسياسات حكومية لدعمها. وكان ذلك أيضا موضوعا أعتقد أنني مررت عليه مؤخرا في برنامج المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، الذي أكد على أن دور صغار المزارعين ربما يكون البعد الأهم الوحيد في التصدي لحالة انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا.

المسألة الثانية التي لفتت نظري في هذا المجال، كانت التقرير الذي صدر مؤخرا عن معهد الموارد الطبيعية التابع لجامعة الأمم المتحدة، الذي أكد بقوة – وهذا ينسحب على البرامج طويلة الأجل، وليس فقط على مجرد المسائل القصيرة الأجل – على أن مشكلة انخفاض خصوبة التربة وتدهور الأراضي توحي فعلا بوجود حاجة ماسة إلى دعم طويل الأجل للغاية من برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، لمعالجة تدهور الأراضي وتقوية خصوبة التربة. وأعتقد أن الرقم بالنسبة لأراضي المحاصيل المتدهورة كان ٧٢ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٣١ في المائة بالنسبة للمراعي.

النقطة الثالثة هي مستوى الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي لتمويل التنمية طويلة الأجل. وورقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تشير إلى نقطة قوية مفادها أن الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف تناقص بشكل خطير بالنسبة للزراعة على امتداد العقد الماضي. وكان رقم البنك الدولي من واقع حافظته للقروض، حسبما أتذكر، يناهز ٣٩ في المائة للتنمية الزراعية في عام ١٩٨٠ – على ما أعتقد. أما الآن فقد بلغت هذه النسبة أقل شيئا ما من ١٠ في المائة. وهذا يعتبر عاملا خطيرا جدا في مجال معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي إذا استمر هذا الاتجاه. فهل من الممكن، إذن، أن نعرف ما الذي يستطيع برنامج الأغذية العالمي أن يفعله لتشجيع المانحين على العودة إلى التطوير طويل الأجل للدعم الزراعي، وبالذات من خلال برامجكم الخاصة؟

النقطة الأخيرة التي أردت السؤال عنها، والتي تطرق إليها السيد موريس هي – وبدون الخوض في نقاش واسع – المسألة المتعلقة بالعولمة والحمائية. فقد كانت هناك بعض الانتقادات، في بعض البلدان الأفريقية، مفادها أن تحرير اقتصاداتها لم يقابل باستجابة بالمثل من جانب البلدان المتقدمة النمو من حيث تخفيض التعريفات الجمركية أو تخفيف

الحواجز الحمائية في مجال الزراعة. وكان ذلك يعني أيضا أنه في بعض البلدان، في السنغال وتنزانيا مثلا - وأعتقد أنني رأيت أرقاما حديثة تتعلق بمصائد الأسماك - كان هناك تحول في الإنتاج الغذائي إلى أغراض التصدير نظرا لقيمته الكبيرة، وهذا يؤثر على الاقتصاد المحلي، حيث يمكن أن يؤدي تشجيع الصادرات إلى إضعاف القاعدة الاقتصادية المحلية. ويمكن أن يؤدي أيضا إلى تدهور أسعار السلع الأساسية، وهذه قضية أخرى، وإن كنت أعتقد أنها ذات صلة.

وأخيرا، وبالنسبة للأزمة المباشرة المتعلقة بزرع البذور للسنة المقبلة - وهو موضوع ظل برنامج الأغذية العالمي يؤكد عليه في الأسابيع الأخيرة - أتساءل هل هناك شيء يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي، أو برنامج الأغذية العالمي في واقع الأمر، حيال هذه الأزمة في الأسابيع المقبلة، أم أن نقص البذور والأسمدة والأدوات اليدوية وما إلى ذلك، يشكل صعوبة حقيقية تتعلق بالتخطيط لإنتاج محصول معقول في مواجهة الظروف المناخية في السنة المقبلة؟

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب تضامني مع كل من رحبوا بالسيد جيمس موريس المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ونهنئه على الإحاطة الشاملة التي قدمها لتحديد معالم استراتيجية الأمن الغذائي التي تلبي احتياجات أضعف القطاعات السكانية في أفريقيا، والتي تشهد على قوة الإقناع التي يتحلى بها. وبلغاريا تؤيد تأييدا تاما الحملة العالمية "التأهب لمواجهة المجاعة في أفريقيا"، التي شرع فيها برنامج الأغذية العالمي، لتوفير الغذاء لعدد ٣٠ مليون من الضحايا في الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا والقرن الأفريقي.

إن الأزمة التي نواجهها لم يسبق لها مثيل في حجمها وعمقها، وعلينا، نحن أعضاء مجلس الأمن وأعضاء المجتمع الدولي، أن نبذل جهودا خاصة لتوفير دعم فوري ومكثف. والتحدي الرئيسي الآن هو وضع نهاية لهذه الحالة الخطيرة، ومنع تفاقمها أو تحولها إلى كارثة.

وفضلا عن الاستجابة العاجلة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، يتعين على مجلس الأمن أن يتصرف على أساس طويل الأجل، ويتعلم الدروس من التجارب السابقة. وفي هذا الصدد، أود أن أتابع بعض النقاط التي أشار إليها السيد جيمس موريس. يجب على المجتمع الدولي أن يستخدم تكنولوجياته الإعلامية الحديثة ونظم الإنذار المبكر، لكي يمنع حدوث مجاعة أخرى بمثل هذه الأبعاد في المستقبل. ونذكر بالنداءات التي أطلقها برنامج الأغذية العالمي هذا العام للفت انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة الغذائية العاجلة التي تفاقمت بالفعل في البلدان الستة المعرضة لخطر المجاعة في أفريقيا بسبب الجفاف أو الفيضانات أو عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وهذا الاتجاه لا بد من وقفه عن طريق اتخاذ قرارات. وعلينا أن نضمن عدم صرف انتباه المانحين عن الأزمات المحتملة.

ونقطتي الثانية تتعلق بالحاجة إلى وجود تداؤب واستراتيجيات أفضل بين المساعدات الطارئة وبرامج المتابعة التي تفضي إلى التنمية المستدامة. وقد ثبت من ممارسات العقود الماضية أنه بسبب محدودية التمويل الدولي، تناقص هذا التمويل بشكل كبير في السنوات الأخيرة بمجرد انتهاء الأزمة. ونجاح مهمة برنامج الأغذية العالمي يتوقف إلى حد بعيد على توفير المعونة الغذائية للقطاعات السكانية المشتتة - النساء، والأطفال، والفتيات، والمسنين، والبعيدين عن مراكز توزيع الأغذية. كما أن نظام الاتصالات والهياكل الحكومية في المنطقة، وكذلك إمكانية الوصول إلى مختلف المناطق المحتاجة إلى المساعدة، كلها مسائل لها أهمية حيوية في هذا

المجال. وأود هنا أن أشدد على مسؤولية الدول المستفيدة من المساعدة عن تنسيق واستخدام المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي. وفي بعض الحالات تكون إجراءاتها السياسية الرامية إلى النهوض بإصلاحات حاسمة في مجال الزراعة أو التعليم، مسألة حيوية لتحاشي تجدد أزمات ذات طابع دوري، مثل تلك الناجمة عن الجفاف أو الفيضانات.

في الختام، أود أن أعقّب على السؤال الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة حول التعاون بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمات ضمن منظومة الأمم المتحدة، مشددا على التعاون بين برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نظرا لأهمية المشاكل المتعلقة بأزمة فيروس نقص المناعة البشرية.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): حيث أن هذه هي أول جلسة مفتوحة نعقدها منذ توليكم رئاسة المجلس يا سيادة الرئيس، أود أن أعبر لكم عن مدى سرورنا وامتناننا في الكاميرون لرؤيتكم ترأسون هذا المجلس. وأود أن أؤكد لكم على تعاوننا التام. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة إلى زميلنا الصيني على رئاسته الممتازة أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن وفدي ممتن للسيد جيمس موريس على الحضور ليتحدث إلى المجلس عن الحالة الإنسانية المفزعة في أفريقيا، لا سيما من حيث أزمة الأغذية. فالمعلومات التي قدمها لنا كانت واضحة وشاملة ومفيدة جدا، لأنه قدم لنا صورة شاملة وافية عن أنشطة برنامج الغذية العالمي في جميع أنحاء العالم. وأطلعنا أيضا على مدى حدة أزمة الأغذية التي تواجهها أفريقيا.

وقد شدد السيد موريس على تنوع الأسباب الكامنة وراء أزمة الأغذية في أفريقيا. وأبرز ببراعة العوامل المتصلة بالظروف المناخية والصحة والألغام الأرضية وقضايا الحكم وحالات الصراع. وتستضيف الكاميرون مكتبين لبرنامج الأغذية العالمي، أحدهما قطري والآخر إقليمي. إننا في وضع يمكننا من تقييم مدى براعة ملاحظاته. ففي أفريقيا الوسطى، كانت الظروف المناخية في الشمال والاضطرابات الداخلية أوضح سببين للمجاعة في الإقليم، ونحن ممتنون جدا لبرنامج الأغذية العالمي على جهوده.

أود أن أؤكد على أهمية الأخذ بنهج أفقي في تقديم الدعم لبرنامج الأغذية العالمي. يجب أن ندعم ونشجع الإنتاج الزراعي في المناطق المجاورة للمناطق التي تعاني من العجز لكي تكون قاعدة إمداد. وأود أن أثني على البرنامج للجهود التي يبذلها لمراعاة العادات الغذائية في المناطق المعنية، متجنبا بذلك إيجاد عادات غذائية جديدة لسكان فقراء أصلا.

الأسئلة العديدة التي كنت أود أن أطرحها أثارها بالفعل بعض المتكلمين السابقين. ومع ذلك، فإنني لا أزال أرغب في أن أسأل السيد موريس عما يمكن عمله لتقليل الاعتماد على عدد قليل من المانحين. أعتقد أننا سمعناه يقول إن عشرة كيانات قدمت ٩٠ في المائة من موارد برنامج الأغذية العالمي.

وأخيرا، نود أن نهنئ السيد موريس وأعضاء فريقه على إثارة هذه المناقشة الهامة وعلى التزامهم في حالات الطوارئ التي تواجه المجتمع الدولي بأسره. إنني أناشد جميع المانحين والمجتمع الدولي زيادة تنويع مصادر التمويل.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم فرصة انعقاد هذه الجلسة المفتوحة لأنقل إليكم يا سيدي تهانينا القلبية على توليكم رئاسة مجلسنا لشهر كانون الأول/ديسمبر. ونؤكد أيضا على دعمنا الكامل لكم. وأود، باسم وفدي، أن أنقل تهانينا القلبية لسلفكم على الطريقة الفعالة بشكل خاص التي سير بها الوفد الصيني

أعمال المجلس في الشهر الماضي. واسمحوا لي أيضا بأن أهنئ السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وأن أعرب عن مدى تقديرنا لنوعية الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا، وقبل كل شيء، الجهود المشكورة التي دأب على بذلها في عمله على رأس برنامج الأغذية العالمي منذ أن تسلم هذا المنصب.

لقد تفاقمت المجاعة في أفريقيا بعد الكوارث الطبيعية والصراعات التي ابتلي بها الناس هناك. فالفيضانات والجفاف هما السببان الرئيسيان في المنطقة الجنوبية ومنطقة القرن الأفريقي وفي بعض البلدان الساحلية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. إن جسامة وعمق هذه الأزمات تستدعي اتخاذ إجراء شامل عاجل. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي كل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لنجاح الحملة بغية تفادي تفاقم الحالة وإنقاذ ملايين الأرواح المهددة بالخطر.

ونحن نحيط علما بالنداء المشترك الذي وجَّهته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في نيويورك طلبا للمساعدة، لمنع تفاقم هذه الأزمة الإنسانية. ونحن ممتنون لما قامت به الجمعية العامة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما ناشدت المجتمع الدولي، في قرارها ٥٧/٤٤، أن يستجيب بسخاء للحاجة التي نتجت عن الجفاف في الجنوب الأفريقي، وذلك بدعم الاستراتيجية التي وضعتها المنطقة لتلافي حدوث الجفاف وإدارته، من بين أمور أخرى.

وفي هذا الصدد، نود أن نكرر الإعراب عن التزامنا بقرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، الذي أبرز الحاجة إلى اتخاذ نهج أكثر اتساقا ورسوخا تجاه تنظيم المساعدة الإنسانية.

إن المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة يجب أن تتجاوز المساعدة الطارئة ويجب أن تركز على التنمية والانتعاش الاقتصاديين. وهذا جزء لا يتجزأ من إعلان قادة العالم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي للأغذية، المعقود في روما في عام ١٩٩٦، بأنهم سيخفضون عدد الجياع في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويعتقد وفدي أن زيادة نطاق تعاون وتنسيق الحكومات في مساعيها لتحقيق هذا الهدف ضروري لضحايا هذه الأزمات. كما ينبغي أن تكون سلامة العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية موضع اهتمام خاص.

وقبل أن أختتم بياني، لدي بعض الأسئلة التي أود طرحها على السيد موريس. أولا، في إطار حملة التحذير من مخاطر المجاعة في أفريقيا، نود أن نعرف ما إذا كان تخصيص وإدارة مساعدات الأغذية سيتم على صعيد وطني أو إقليمي. ووفقا لما تراه يا سيدي، ما هو النهج الأكثر فعالية بالنسبة لأفريقيا؟

وسؤالي الثاني هو: ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات المدنية - خاصة الجمعيات النسائية - في تنفيذ سياسة المساعدة الغذائية في سياق هذه الحملة؟

والسؤال الثالث: كيف يمكن، في رأيك، الانتقال من المساعدة الغذائية الطارئة إلى التنمية الحقيقية للمتضررين؟

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): يهنئكم وفدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ويتوجه بالشكر أيضا إلى سعادة سفير الصين وفريقه على الإدارة الجيدة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

من جهة ثانية، يرحب وفدي بالسيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي، ويشكره على الإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها لنا حول البرامج التي يقومون بها من أجل إطعام الجياع في مناطق عديدة من العالم، وخاصة في أفريقيا.

إن انخفاض التمويل الإنساني بنسبة ٢٥ في المائة، كما أشار السيد موريس، حالة تدعو إلى القلق، إذ أن هذا

البرنامج بحاجة إلى الدعم المستمر من أجل القيام بالمهام والأعباء الملقاة على عاتقه. وكذلك فإن تشجيع الاستثمارات، وخاصة في المجال الزراعي، يمكن أن يوفر الحد الأدنى من الأمن الغذائي للبلدان والشعوب المنكوبة والتي تعاني من المجاعة لأسباب مختلفة.

ويتفق وفدي مع ما تفضل به السيد موريس بأنه يجب الاستثمار في برنامج التغذية المدرسية، لأن إعداد أطفال أصحاء يعني إعداد جيل قادر على بناء مجتمع أفضل، يتمتع بالوعي اللازم من أجل استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي في البلدان التي تعاني من المشاكل الغذائية نتيجة لأسباب متعددة، منها الطقس، والحروب، والاحتلال، وقلّة الموارد الاقتصادية.

أود أن أسأل السيد موريس ما هي السياسات التي يتبعها البرنامج في مجال التغذية المدرسية في أفريقيا لتجنيب الأطفال الانحراف واللجوء إلى الأساليب غير المشروعة في تأمين لقمة العيش التي يبحثون عنها؟ وهل هناك برامج توعية للأطفال، وخاصة الفتيات بهذا الشأن، إضافة إلى تقديم التغذية اللازمة لهم؟

السيد ستانيسلافوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في منصبكم المسؤول هذا وأن أهنئ الرئيس السابق لمجلس الأمن.

إننا ممتنون للسيد موريس على إحاطته الإعلامية المنيرة والمفيدة جدا. ومن المؤكد أن الحالة الحرجة المتعلقة بالغذاء في أفريقيا تتطلب رد فعل فوريا من المجتمع الدولي، ولا سيما من برنامج الغذاء العالمي، الوكالة الرئيسية في الأمم المتحدة المنشأة خصيصا لمكافحة المجاعة في العالم. وتعتزم روسيا، من ناحيتها، أن تواصل تقديم المساعدات الإنسانية إلى البلدان الأفريقية، وهي ما فتئت، كما قال السيد موريس من قبل، تقدم هذه المساعدات من خلال قنوات برنامج الغذاء العالمي.

إن التغلب على الأزمة الغذائية في أفريقيا هو تحد شامل ومتعدد الجوانب. وستكون هناك حاجة إلى العديد من الجهود لحل الصراعات المسلحة وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، بما في ذلك القضاء على الفقر، والتشجيع على قيام حكم أفضل، والتغلب على عواقب الكوارث الطبيعية، والمساعدة في النهوض بالإنتاج الغذائي وإيجاد سوق مستقرة للغذاء.

وفي هذا الصدد، أود أن أسأل المدير التنفيذي كيف يمكن لبرنامج الغذاء العالمي – إلى جانب توفيره للمساعدات الإنسانية في شكل أغذية – أن يساعد في حل هذه المشاكل الرئيسية التي تواجه أفريقيا؟ أنا أفهم أن البرنامج لا يستطيع وحده حل تلك المشاكل وأن جهود جميع المنظمات الدولية والمانحين مطلوبة لذلك. ومن الأهمية بمكان أن ننسق المساعدات الدولية، وأعتقد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكنه أن يضطلع بدور في هذا السياق، فهو قادر على تقديم هذا النوع من التنسيق.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد موريس حتى يتناول هذه الشواغل، ويرد على الأسئلة، ويقدم ملاحظاته النهائية.

السيد موريس (تكلم بالانكليزية): أشكر أعضاء المجلس على تعليقاتهم وأسئلتهم وتوجيههم. سأحاول أن أعقب بإيجاز على المسائل التي أثيرت. كذلك سنرد بشكل كامل، كتابياً، على كل واحد من الأسئلة التي أثيرت، وسنتشاطر إجابة كاملة على كل سؤال مع كل عضو في غضون الأسابيع الثلاثة أو الأربعة القادمة. فكل واحد من هذه الأسئلة يستحق ردا مستفيضا، ولست متأكدا أن هذا ما يريده الأعضاء في هذه الساعة المتأخرة.

فيما يتعلق بسؤال المملكة المتحدة عما إذا كان المحتاجون للغذاء يحصلون عليه بالفعل: نعم، أعتقد ذلك. فنحن نركز بشدة على المساءلة، ولدينا أنظمة دقيقة ومتطورة لمراقبة وقياس وتقييم عملنا. وهناك أماكن يكون هذا الأمر أصعب تحقيقا فيها من أماكن أخرى، إلا أنها أولوية كبرى وأمر أساسي لنا في كسب ثقة مانحينا، ويمكنني أن أؤكد للمجلس على أن هذا هو ما يحدث. ونحن نعمل بشكل جيد مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأشيد هنا بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية. إننا نعمل معا دائما. ويعمل موظفونا في الميدان معاً بشكل ممتاز، وهنا يكون التوافق بالفعل أمرا بالغ الأهمية – في الميدان. فنحن نعمل معا بشكل جيد في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ولو أن لدينا هناك عملية ضخمة بينما العمليات الأخرى صغيرة.

وبالنسبة للسؤال الخاص بالسياسات العامة التي تتبعها الحكومات من حيث علاقتها بالحوافز، والأسواق المفتوحة، والدعم المقدم للزراعة الجماعية والتجارية، وأنظمة التوزيع والأسواق: يعرف العالم ما هي عناصر الاقتصاد الناجح. فمن الواضح أن الاستثمار في الهياكل الأساسية وتكنولوجيا الزراعة المتطورة والبحوث هي عناصر هامة.

ومسألة الأغذية المعدلة وراثيا التي أثارتها موريشيوس هامة جدا. وستكون قضية هامة جدا للأمم المتحدة في المستقبل، هذا لأن كمية الغذاء المنتج من خلال تكنولوجيا التعديل الوراثي، أو التكنولوجيا الحيوية، ستزداد بدرجة كبيرة في السنوات القادمة. فسيكون هناك المزيد من الغذاء المعدل وراثيا في المستقبل، وسيكون متاحا في كل أنحاء العالم. إن سياستنا هي أن نطلب إلى الحكومات التي تعطينا الغذاء أو تبيعه لنا أن تثبت أنها تمتثل لمعايير الصحة والسلامة الاستهلاكية التي تطبقها على مواطنيها. وما أن نحصل على هذا الإثبات نتجه به إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ونفحصه وفق المعايير الدولية للأغذية، التي تتناول معايير سلامة الغذاء من وجهات نظريهما. وما أن نتأكد من الوفاء بهذه المعايير، نبلغ البلدان المتلقية بذلك. فلكل بلد سيادته ولديه الحق في اتخاذ قراره حسب وضعه الخاص به.

وقبل هذه الحالة الراهنة لم يكن أحد يرفض الأغذية المعدلة وراثيا، وأعتقد أن العالم متأكد يقينا من أنه لا توجد أي قضايا تتعلق بالصحة والسلامة ناشئة عن استهلاك البشر للأغذية المعدلة وراثيا. وثمة قضايا أخرى تشغل بال الناس ومنها قضية التلوث. ولعلي أذكِّر الناس بأنه يوجد أولا عدد هائل من الناس المهددين بالموت جوعا. وكان هناك في البداية ٧٥ في المائة من الأغذية التي نتعامل معها يحتوي على عنصر بيوتقني، إما أن نكون قد اشتريناه في الأرجنتين وإما في الولايات المتحدة أو كندا، وإما في أنحاء أخرى من أفريقيا، ومن ضمنها جنوب أفريقيا.

وأرى أن قضية سلامة الإنسان محلولة. ونحن نعمل الآن على توفير الطعام للناس للأكل. ولسنا نعمل على توفير الغذاء الحيواني ولا توفير الأغذية من أجل بذور تزرع. نحن نركز على إبقاء الناس على قيد الحياة وتخفيف معاناتهم، ونفتح أمامهم باب الأمل في نهاية المطاف. وكما يعلم المجلس فإن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي أصدروا بيانات – هم والأمين العام – تؤكد ثقتنا في الأغذية المعدلة وراثيا.

وبالنسبة لقضية الاستدامة فواضح أن ثمة مفارقة في وجود الفوائض في أنحاء العالم مع عدد الذين يتضورون جوعا. فهنا قضايا كثيرة. ومن الأخبار الطيبة أن هناك بلدان كثيرة كانت تتلقى مساعداتنا في وقت ما وأصبحت الآن

بلدانا مانحة حيث أصبح لديها فائض زراعي. وأوضح مثل على ذلك هو الصين. فالصين أصبحت من المانحين الممتازين. ونجاح الاقتصاد الزراعي في الصين مضرب الأمثال. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن الهند والاتحاد الروسي.

ولكن البلدان الأفريقية تحتاج في نهاية اليوم إلى أن تكون لديها القدرة على إنتاج وتصدير أغذيتها. وواضح أن قضايا التعريفة واستغلال الفائض والتجارة تحتاج إلى أن تبحث بطريقة تشجع البلدان النامية على الإنتاج والتصدير.

وتقدمت الولايات المتحدة بأسئلة تتعلق بسياسات استيراد الأغذية وسياسات التوزيع الحكومي والسرقات وسياسات الفساد. وواضح أن هذه كلها تؤثر على السلامة الزراعية والأمن الغذائي لأي بلد. وهذا كله لا يستعصى على الفهم.

وتساءلت أيرلندا عن الاستثمار في النظم الزراعية. فلا بد لي أن أحدثكم عن ملاوي التي اعتقدت أنها من خلال استراتيجية زراعية تقول إن استثمارا بمبلغ ٧٧ مليون دولار في تكنولوجيا الري في بلدها يجعل البلد مكتفيا ذاتيا من المياه للأبد. وجربت الفاو وبرنامج الأغذية العالمي في ملاوي تكنولوجيا الحفظ - وهي طريقة جديدة للزراعة يُنتج فيها استثمار متواضع للغاية بقيمة ٠٠٠ ١٠٠ دولار في البذور ما قيمته ٧ ملايين من الدولارات من الحاصلات، باستخدام التكنولوجيا الجديدة.

وواضح أن قضية البرامج الطويلة الأجل أحد الأمور الأساسية التي يتعين ألا تغيب عن بالنا. فتردي التربة قضية هامة. وعملنا في مجال التشجير وبرامجنا للغذاء مقابل العمل، التي تعيد بناء التربة أمران لهما أهميتهما. ولكن القضية قضية تكنولوجيا ومواهب وتبادل البحوث في جميع أنحاء العالم، وهذا متاح بشكل واضح.

أما قضية مستوى الدعم والتنمية الطويلة الأجل، فالاتجاه مضاد للتنمية الطويلة الأجل ويحبذ الاستثمارات الطارئة للأجل القصير. وأرى أن الاستثمار في الأعمال الطارئة القصيرة الأجل يمكن أن يكون استثمارا قويا للغاية وطويل الأجل. فإذا كنا نغذي شعبا يمر بأزمة، بطريقة تمكن الأطفال من الذهاب إلى المدرسة، أو إذا كنا نغذي أناسا بطريقة تدخل تحسنا دراميا على صحتهم أو تغذيتهم، فإن تلك تصبح أهدافا إنمائية طويلة الأجل بالغة الأهمية، وتصبح فعلا الأساس للأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية.

أما عن مسألة المدخلات الزراعية فأخشى أن نكون قد تأخرنا لمدة أسبوعين. فلقد أدت الفاو عملا رائعا في زامبيا حيث ساعدت ذلك البلد على تجميع المدخلات الزراعية. لكن الواقع هو أن الدعم المقدم من البلدان المانحة في البلدان الستة التي أركز عليها كل التركيز، من أجل المدخلات الزراعية وللصحة والمياه والمرافق الصحية والتعليم لم يصل إلى ٢٥ في المائة. ويقترب الدعم للأغذية الآن من ٨٠ في المائة. وفاتتنا فرصة هائلة لأننا إما لم تكن لدينا البذور والمخصبات والأدوات وإما أن البذور إن توافرت لم يتوافر للناس النقد لشرائها. ويزعجني كثيرا ضياع فرصة التخطيط لكي نعود بالعملية للوقوف على قدميها. أما المبالغ المالية التي كانت الفاو تسعى إلى الحصول عليها للمدخلات الزراعية فكانت متواضعة للغاية إذا قيست بالأغذية، لكن المانحين لم يركزوا عليها. لذلك أرجوكم وأنتم تنظرون في هذه القضايا أن تنظروا في المساعدة على توفير الموارد من أجل البذور والمخصبات حتى يمكن أن تبدأوا عملية التخطيط.

أما النقطة التي أثارتها بلغاريا عن نظم الإنذار المبكر وتكنولوجيا المعلومات فإننا نستغل استثمارات هائلة في تكنولوجيا المعلومات. فلدينا ما يمكن أن يسمى خريطة تقييم نقاط الضعف في كل بلد من بلدان العالم، ونحن نتيحها لكل

من يطلبها بلا مقابل. والخريطة تستخدم أفضل تكنولوجيا المعلومات في العالم، وتمكننا من وضع الأهداف لعملنا بالطريقة نفسها التي يجب أن توضع بها.

ولا بد أن يركز العالم على نظم الإنذار المبكر وآليات التقييم. فإذا تجاوزنا الزراعة، فالبلدان الستة في الجنوب الأفريقي تمس حاجتها إلى آليات التقييم للقضايا الصحية. بل إن البنى الأساسية للصحة أضعف منها في مجال الزراعة. فالكثير من المهنيين الصحيين فقدوا أرواحهم بسبب الإيدز، وكثير من الأطباء والممرضات والصيادلة غادروا المنطقة للعمل في جنوب أفريقيا أو المملكة المتحدة حتى أن المجتمع المهني قد استُنفد بقدر كبير.

ونحن نعمل بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومع ستيفن لويس، الممثل الخاص للأمين العام. وبمجرد أن أدركنا تأثير الإيدز غيَّرنا طابع سلتنا الغذائية. فالمصاب بالإيدز يحتاج إلى ٥٠٠ سعر إضافي يوميا، كما يحتاج المعرَّض للإيدز إلى سعرات إضافية كل يوم. ويحتاج من كان من هذه الفئة إلى قدر أكبر كثيرا من البروتين. فقد غيَّرنا سلة الأغذية استجابة لهذا الوضع.

وقد أعربت عن تقديري لسؤال ممثل الكاميرون – البلد الذي رأس برنامج الأغذية العالمي بكفاءة غير عادية. فقد سأل عما يمكن عمله للحد من الاعتماد على عدد قليل من المانحين. ونحن لدينا ١٥ أو ١٦ جهة مانحة مهمة. وهناك ٢٠ بلدا آخر تستطيع مساعدتنا بطريقة جوهرية، وكثير منها مُمثَّل حول هذه الطاولة. ونحن نعمل بجد من أجل المطالبة بدعم كبير من بلدان مثل الصين وروسيا والهند وباكستان وتايلند وهنغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية والمملكة العربية السعودية والمكسيك والبرازيل والأرجنتين وشيلي – وهي البلدان التي تملك القدرة على مساعدتنا.

وهدفي هو أن يتقدم كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة الـ ١٩١ بمساهمة طوعية في كل عام في برنامج الأغذية العالمي، حتى ولو كانت رمزية، إذ علينا جميعا تقع المسؤولية عمن هم خارج حدودنا حتى إذا كنا نمر بأصعب الظروف التي لا تخطر على البال.

إنني أكرس تقريبا كامل وقتي لجمع التبرعات. ولا أمانع؛ إنني أحب ما أقوم به. ولكننا بحاجة إلى أشخاص لمساعدتنا. فحجم العمل ضخم.

لقد قدرت السؤال الذي طرحه ممثل غينيا عن أهداف التنمية التي وضعها إعلان الألفية، وسلامة العاملين لدينا. وإن نسبة الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم وهم يقومون بعمل إنساني للأمم المتحدة، فاقت نسبة الأشخاص الذين يقومون بأعمال حفظ السلام. وفي الشهرين الماضيين، فقدنا شخصين. ولدينا في مقرنا نصب تذكاري رائع تكريما للذين فقدوا أرواحهم في خدمة برنامج الأغذية العالمي.

لقد تكلم ممثل غينيا أيضا عن دور المرأة. وفي الواقع، أن دور المرأة هام للغاية في إطعام الناس، لذلك نحن نركز بصورة كبيرة على دور المرأة في أفغانستان. حتى عندما كان الطالبان في موقع المسؤولية، قمنا بتشغيل ٢٠٦ مخابز، كانت تعمل فيها كلها النساء أساسا، وكان نصفها ملكا للنساء. لقد أحدثن كل الفرق في العالم.

سوريا طرحت سؤالا يتعلق بمسألة التغذية المدرسية وبرامج أخرى للتوعية يمكن متابعتها عن طريق المدرسة متى تواجد الأطفال فيها. أعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق هدف الألفية الإنمائي الرامي إلى خفض معدل الفقر والجوع إلى النصف تتمثل في تغذية ٣٠٠ مليون طفل جائعين، نصفهم لا يرتاد المدرسة. ومبلغ ١٩ سنتيا في اليوم، يمكن أن يطعم طفلا. وإن فعالية ذلك الاستثمار كبيرة – على المستويات

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو من وجهة نظر إنسانية.

قدرت السؤال الذي طرحه الاتحاد الروسي بشأن حل المشاكل الرئيسية التي تواجهها أفريقيا على المدى البعيد. ويسعنا، بالعمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة، أن نركز على مسائل صحية طويلة الأمد. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة بعمل ممتاز بالتركيز على مسائل المياه، والصرف الصحي والتغذية.

ومسائل التعليم أيضا على جانب كبير من الأهمية. وأعتقد أن الوكالات العاملة في الأمم المتحدة تقوم بعمل جيد جدا ضمن ما يتوفر لدينا من موارد لمعالجة هذه المسائل البالغة الصعوبة.

وختاما، اسمحوا لي أن أقول بأننا سنرد على المجلس بمزيد من التفصيل ونتشاطر معه معلوماتنا. وأرجو من أعضاء المجلس أن يقدموا لنا الدعم المالي وأن يعرضوا القضية على حكوماتهم بالنظر إلى أهمية ما نقوم به فيما يتعلق ببرنامج السلم والأمن. وأطلب منهم أن يمعنوا النظر في الاستثمارات الإنمائية وأن يفكروا في مسألة التغذية المدرسية في ذلك السياق. وإن الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض نسبة الفقر والجوع إلى النصف، وتخفيف معدل وفيات الرضع، واستئصال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وإدخال الأطفال إلى المدارس وتحسين صحة الأمهات، مسائل لها أهميتها ومجالات يتعين على العالم أن يحرز بشأنها تقدما ملموسا، بما يتوفر لدينا حاليا من ثروة.

وإنني ممتن لهذه الفرصة. وبوسعي أن أدور حول الطاولة وأشكر كل بلد على ما قام به من أجلنا. لقد قامت النرويج بأروع عمل في هذا العام. فالصليب الأحمر النرويجي منحنا في الجنوب الأفريقي ٢٥٠ شاحنة – ذات الدفع بالعجلات الأربع، وشاحنات حمولة ٣٠ طنا، قادرة على السير في الأوحال. كانت تلك أروع هدية تلقيناها طيلة السنة. وكثيرون من الحاضرين هنا قاموا بأعمال مماثلة، ونحن ممتنون لهم كل الامتنان.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد موريس على عرضه؛ وبالفعل، كانت الطريقة التي عالج فيها شواغلنا الوافرة مشجعة جدا لنا في المجلس. لقد أحسن استخدام الوقت الممنوح له لتحفيز المجتمع الدولي.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.